Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة

2018/0031387/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and with reference to Latter's Verbal note circulated on March 22nd 2018, with regard to the request of information on the implementation of the UN General Assembly resolution A/RES/72/247 on: «**Twentieth anniversary and promotion of the Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms Statement of financial implications**".

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach, hereby, the information received from the Competent Authorities with regard to the above subject.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, April 30th 2018

The Office of the High Commissioner for Human Rights
(**OHCHR**)
CH 1211 Geneva 10
Email : sbayarmagnai@ohchr.org

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85 - E-mail: geneva@mofa.gov.qa

الذكرى السنوية العشرون للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا وتعزيز ذلك الإعلان

لقد نجحت المفوضية السامية لحقوق الإنسان والوكالات المتخصصة في إيلاء الاعتبار الواجب للإعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال قيامها بعدد من المبادرات والجهود والأنشطة، أبرزها:

1- عمل المقرر الخاص المعني بالإعلان

منذ العام 2003 قام المقررون المعنيون بالإعلان بالعمل على بالبحث عن المعلومات وتلقيها والاستجابة لها، من خلال دراسة التفاعل مع الأطراف الحكومية وغير الحكومية، ودراسة الأطر القانونية والإجرائية المتوفرة وتقديم التوصيات، ومتابعتها. هذا إضافة إلى إدراج منظور النوع الاجتماعي في كافة جوانب العمل. وقد صدرت وقدمت التقارير عن المقررين الخاصين المكلفين إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العمومية، واتسمت بالعمق في تشخيص وضع المدافعين عن حقوق الإنسان والعوائق من خلال قيام المقررين بالزيارات والوقوف على حالات فردية والتجاوب معها.

ونخص بالذكر تقرير المقررة الخاصة في تموز يوليو 2011 تحت عنوان "تعقيب على الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمية". يعتبر هذا التعقيب دليلا عملية للدول من أجل إجراء الإصلاحات اللازمة وتعزيز الحقوق المرتبطة مباشرة مع الإعلان، مثل الحق في حرية التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في الانتصاف الفعال.

حيث أشار التقرير إلى القيود المسوح بها والحق في الدفاع عن حقوق الإنسان وحدد الممارسات الصحيحة التي يجب الالتزام بها من قبل الدول. ويستحق عمل المقررة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان الإشادة، خاصة الترويج للإعلان من خلال ترجمته لعدة لغات ونشره على نطاق واسع بكافة الوسائل، وكافة الجهود المبذولة في إطار النداءات والتركيز على حماية المدافعات الإناث عن حقوق الإنسان. لكن نؤكد على ضرورة زيادة عدد الزيارات للبلدان الاشد انتهاكا للإعلان. كذلك من الملاحظ التعاون الإيجابي والمثمر بين المقرر الخاص ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في تقديم الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان في برامج التدريب والتجاوب مع النداءات العاجلة، مثل منظمة

- Front Line
- ProtectDefenders.eu وغيرهما.

2- إصدار دليل الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية

يعد نشر هذا الدليل من المنجزات الهامة في دعم المدافعين عن حقوق الإنسان، لما يقدم من معلومات للأطراف غير الحكومية للعمل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكيفية الوصول لآليات حقوق الإنسان.

3- إنشاء دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية

إضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات المنظمات المجتمع المدني، وتشجيع البحث عنها، يعد إنشاء الأمم المتحدة دائرة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية من المنجزات الهامة في عمل توفيرها المعلومات والمشورة والخبرة الفنية وخدمات الدعم.

4- إصدار مبادئ باريس والتشجيع على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان

تعتبر مبادئ باريس" المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، من المبادرات المهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منظومة كل دولة، حيث تطالب هذه المبادئ بمنح الحصانة لأعضاء المؤسسات الوطنية باعتبارهم مدافعين عن حقوق الإنسان. وتساعد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ممثلة في لجنة التنسيق الدولية ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد، على التحقق من مدى امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع مبادئ باريس من خلال عملية عادلة وشفافة.